September

النشرة الاخبارية
لمنظمة العفو الدولية

أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ المجلد ١٦ العدد ٩

تشيلي :

استراتيجية جديدة للإرهاب

وضعت قوات الأمن التشيلية استراتيجية جديدة للأرهاب، تنطوي على استخدام قوات سرية للخطف والتعذيب والقتل. وإزاء المعارضة الشعبية لسياسات الحكومة، كثّفت القوات السرية عملياتها منذ عام ١٩٨٣ بعد أن كانت تعمل على نطاق ضيق. وتقوم هذه القوات بهجماتها وارهابها في وضح النهار دون عقاب.

وفي نفس الوقت، تواصل قوات الأمن الرسمية اعتقال وتعذيب المشتبه في معارضتهم للحكومة. فقد إرتفع نطاق الاساءات بصورة حادة منذ عام ١٩٨٣، بحيث أصبحت عمليات الاعتقال الجماعي أكثر شيوعا من قبل.

وبالرغم من انكار الحكومة، هناك شواهد كافية – برز بعضها خلال التحقيقات القضائية – تبين أن الجماعات السرية تضم اعضاء في قوات الأمن يعملون بصورة خفية مع عملاء مدنيين.

وإستهدفت العمليات الرسمية والسرية العاملين في الكنيسة، وفي مجال حقوق الانسان، وسكان الأحياء الفقيرة، وأعضاء جماعات المعارضة.

وقد تلقت منظمة العفو الدولية مئات التقارير هذا العام عن أحداث استخدمت فيها قوات الأمن، سواء بصورة علنية أو سرية، القسوة المفرطة. فقد قتل الأطفال بالرصاص، وسكب البنزين على الشباب وأشعلت فيهم النار، وأرغم آخرون على السير حفاة الأقدام فوق متاريس مشتعلة. ووجدت جثث الضحايا الممثل بها طافية في الأنهار، أو مدفونة تحت الأرض. وفي تقرير جديد من ٢٢ صفحة بعنوان «الممارسات السرية وغير القانونية لقوات الأمن في تشيلي»، تبين منظمة العفو الدولية مدى القمع الذي ارتفع بصورة حادة منذ عام ١٩٨٣ في محاولة مركزة للحكومة لإسكات المعارضة.

وأدت عمليات الاعتقال الجماعية إلى أكبر عدد من الاعتقالات منذ الأيام التالية لانقلاب عام ١٩٧٣ الذي جاء بالحكومة الحالية إلى السلطة عندما قتل أو «اختفى» المئات من الاشخاص.

فخلال هجمات جماعية عنيفة شنت خلال شهري آيار/مايو ونيسان/ابريل من هذا العام، اعتقل حوالي ١٥،٠٠٠ شخص من ٣٠ حي من الأحياء الفقيرة في سنتياجو للتحقيق والاستجواب. إذ حاصرت قوات الجيش والشرطة معا هذه الأحياء، تدعمها السيارات المصفحة والدبابات. واقتحم جنود مسلحون دهنوا وجوههم بلون أسود، هذه المناطق، وقطعوا أسلاك الهاتف وامدادات الماء والكهرباء. ونهبت المنازل، واقتيد جميع الرجال بين سن ١٦ و ٦٠ عاما – وبعض النساء – إلى الملاعب الرياضية او الساحات الأخرى لاستجوابهم. واطلق سراح معظمهم بعد التحقيق معهم لكن احتجز عدة مئات منهم للمزيد من الاستجواب. وقد عززت صلاحيات قوات الشرطة. فبمقتضى قوانين الطوارئ السارية المفعول منذ الانقلاب، منعت جميع الأحزاب السياسية. وتجري مضايقة الصحفيين والزعماء السياسيين والمحليين واعضاء نقابات العمال واعتقالهم بسبب انتقادهم للحكومة او سعيهم لتنظيم احتجاجات سلمية ضدها.

وقامت القوات السرية بتهديد وارهاب مئات العاملين في المجال السياسي وحقوق الانسان والمجتمعات المحلية، وكذلك أصدقائهم وأقاربهم. فقد تلقوا تهديدات بالقتل وأخذت صورهم وتعرضوا للاعتداء الجسدي في الشوارع. وهوجمت منازل آخرين بقنابل محرقة، واختطف غيرهم وعذبوا بينما اصيب آخرون او قتلوا برصاص من سيارات مارة.

والقوات السرية هذه تخضع لأعلى مستوى من التنظيم وتحظى بدعم مالي كبير. وهي تستخدم سيارات دون أرقام، وتعمل دون خوف من عقاب في وضع النهار وخلال ساعات حظر التجول. كما ان لديها شبكة اتصالات خاصة بها، وتتمتع بتسهيلات لدخول مراكز الاعتقال. ولديها معلومات تفصيلية عن ضحاياها من النوع الذي لا يتوفر عادة إلا لوحدات المخابرات الحكومية.

ورغم النسبة الهائلة في انتهاكات

[التتمة في الصفحة الأخيرة]

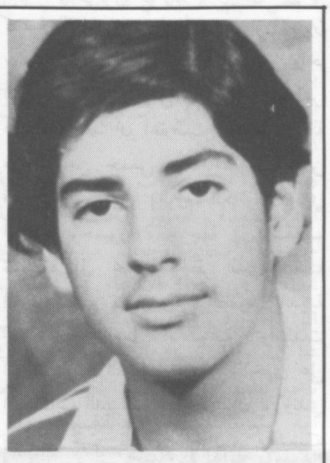

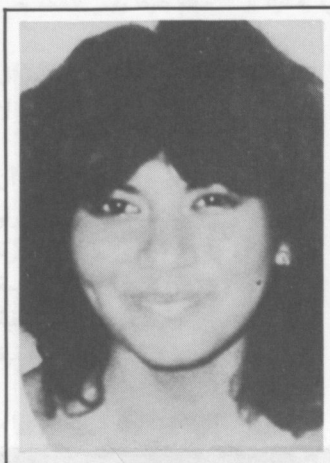

كارمن كوينتانا أرانسيبيا ورودريجو أندريس روخاس دي نجري، وعمره ١٩ عاما، ضربا وسكب عليهما البنزين وأشعلت فيهما النار بعد ان اعتقلتهما دورية عسكرية في سنتياجو في ٢ تموز/يوليو ١٩٨٦. وبعد تركهما يحترقان بضع دقائق، وضعت عليهما البطاطين وأخذا بعيدا، حيث عثر عليهما بعد بضع ساعات في أطراف المدينة. وتوفي رودريجو روخاس في المستشفى في ٦ تموز/يوليو – وكان أحد ثمانية أشخاص ماتوا على ايدي قوات أمن ترتدي الزي الرسمي أو اللباس المدني، خلال يومين من مظاهرات الأحتجاج في بداية شهر تموز/يوليو. وما تزال كارمن كوينتانا تكافح من أجل حياتها في المستشفى حتى طباعة هذه النشرة.

غينيا – بيساو

إعدام ستة أشخاص عقب مؤامرة

تم تنفيذ حكم بالإعدام في الكولونيل باولو كوريا، نائب رئيس الجمهورية السابق لغينيا – بيساو، وفي خمسة آخرين في ١٢ تموز/يوليو ١٩٨٦، رميا بالرصاص بعد أيام من رفض مجلس الدولة لالتماسات الرأفة التي قدموها.

ومنحت الرأفة لستة آخرين حكم عليهم بالاعدام من قبل المحكمة العسكرية العليا، بعد ادانتهم بالاشتراك في مؤامرة لقلب حكومة الرئيس خواوبرناردو فييرا. وناشدت منظمة العفو الدولية بتخفيف أحكام الاعدام، وشعرت بالقلق لأن الـ ١٢ شخصا لم يتح لهم الحق المعترف به دوليا بالاستئناف إلى محكمة أعلى ضد قرار المحكمة والحكم الصادر عنها. وقد بلغ مجموع الذين حوكموا فيما يتعلق بالمؤامرة ٦٠ شخصا، ٤٤ منهم صدرت ضدهم أحكام بالسجن تتراوح ما بين سنة و ١٥ سنة، وأربعة تمت تبرئتهم. وقبل ذلك، كان قد مات قيد الاعتقال ستة آخرون ألقي القبض عليهم فيما يتعلق بنفس المؤامرة، خمسة منهم ورد أنهم ماتوا نتيجة المرض، وزعم أن السادس، وهو وزير حكومي سابق، أطلق عليه الرصاص بينما كان يحاول الهرب.

وقد حضر وفد لمنظمة العفو الدولية زار غينيا بيساو بين ١٧ و ٢٣ حزيران/يونيو، إحدى جلسات المحاكمة التي اغلقت في وجه الصحافة والعامة، وعقد ايضا محادثات مع الرسميين الحكوميين.

انظر أيضا : ملف عن التعذيب، كمبوتشيا (كمبوديا) صفحة ٣. الاخلال بقواعد المحاكمات في ايطاليا، صفحة ٧.
عمليات «الاختفاء» في سري لانكا، صفحة ٨.

حملة إنقاذ سجناء الشهر

كل واحد ممن نروي قصصهم فيما يلي هو سجين من سجناء الرأي. وقد ألقي القبض على كل منهم بسبب معتقداته الدينية أو السياسية أو لونه أو أصله العرقي أو لغته. ولم يستخدم أي منهم اساليب العنف أو روّج لها. ويعد استمرار احتجازهم انتهاكا للاعلان العالمي لحقوق الانسان الصادر عن منظمة الامم المتحدة. ويمكن للنداءات الصادرة من جميع انحاء العالم أن تساعد على تأمين اطلاق سراحهم أو تحسين الظروف المحيطة بهم داخل المعتقلات. ومراعاة لصالحهم ينبغي انتقاء عبارات الرسائل التي توجه الى السلطات بحرص وكياسة. كما ينبغي عليك أن تؤكد ان اهتمامك بحقوق الانسان لا يرجع بأي حال من الاحوال الى ميول سياسية معينة. ويجب في جميع الاحوال عدم مراسلة السجين مباشرة.

سنغافورة

تشيا تاي بو: يبلغ الآن حوالي الخامسة والأربعين من عمره، وهو عضو معارضة سابق في البرلمان ومناضل سياسي اعتقل وبقي محتجزا طول العشرين عاما الماضية دون اتهام أو محاكمة وتسعى السلطات دائما لانتزاع اعتراف منه بالذنب.

كان تشيا تاي بو أحد تسعة أعضاء من حزب المعارضة المسمى المناضلين الاشتراكيين، تنازلوا عن مقاعدهم في البرلمان في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٦٦، احتجاجا على ما إدعوا بأنها مضايقات متواصلة من قبل الحكومة. وفي أواخر ذلك الشهر، قبض عليه وعلى ٢١ غيره بعد مظاهرة كبرى ضد اشتراك الولايات المتحدة في حرب فيتنام.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٦، صدر ضده أول أمر من بين أوامر متتابعة بإعتقاله لمدة سنتين بمقتضى قانون الأمن الداخلي – ويجوز تمديد هذه الأوامر إلى ما لا نهاية دون عرضها على القضاء. وهو ما زال في السجن منذ ذلك الحين. وفي آيار/مايو ١٩٨٥، ابلغ وزير الداخلية البرلمان أن تشيا تاي بو هو السجين السياسي الوحيد الذي ما زال معتقلا دون محاكمة، وادعى أنه عضو في الحزب الشيوعي الملايي كلف بالتغلغل في حزب المناضلين الاشتراكيين بهدف زعزعة الحكومة. وقد فعل ذلك عن طريق تنظيم سلسلة من المظاهرات غير القانونية والاضرابات العالية.

هذه الادعاءات – التي انكرها تشيا تاي بو – لم تقدم أية اثباتات على صحتها في المحكمة. وقد سعت السلطات طوال العشرين عاما الماضية لانتزاع «اعتراف» منه مقابل الافراج عنه.

وتعتقد منظمة العفو الدولية أنه سجن نتيجة لنشاطه السياسي الشرعي، وأن السبب الحقيقي لاستمرار اعتقاله قد يكون ردع النشاطات السياسية المعارضة.

ورغم أن أحوال اعتقاله قد تحسنت، يفاد أن حبسه الانفرادي في زنزانة مظلمة قد أضر ببصره. ويساور منظمة العفو الدولية القلق الشديد من ان يؤدي عدم وجود تاريخ محدد لاطلاق سراحه الى اصابته بضرر نفسي حاد.

الرجاء إرسال خطابات تتسم بالكياسة تطلب إطلاق سراحه إلى:

His Excellency Lee Kuan Yew
Prime Minister
Office of The Prime Minister
Istana Annexe/Orchard Road/Singapore

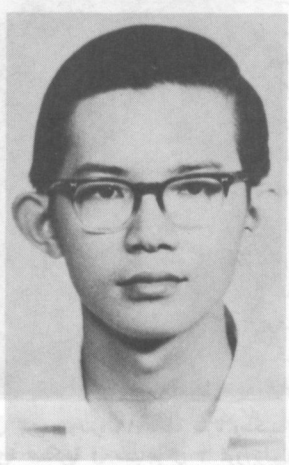

وإلى الممثلين الديبلوماسيين لسنغافورة في بلدك.

بوروندي

انطوان مانيراكيزا: رجل دين في أبرشية الروم الكاثوليك، يقضي حكما بالسجن لمدة سنتين صدر ضده في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥، لأنه ساعد كاتب رسالة «أهانت» رئيس الدولة.

كان انطوان مانيراكيزا، كاهن أبرشية كنيسة القديس ميشيل في بوجمبورا، بين عشرين شخصا تم القبض عليهم في أواخر شهر تموز/يوليو وأوائل شهر آب/اغسطس ١٩٨٥، بعد أن اعترضت الشرطة رسالة مفتوحة من خمس صفحات موقعة من قبل «المسيحيين [الروم الكاثوليك] في أسقفية بوجمبورا»، موجهة إلى أسقفهم تدعوه إلى تحدي الحظر الذي فرضته الحكومة عام ١٩٨٤ على الطقوس الدينية خلال أيام العمل الأسبوعية. وانتقدت الرسالة أيضا القيود الحكومية الأخرى على النشاطات الدينية، وجاء فيها أن بوروندي وقعت تحت تأثير الشيطان، واقتبست أمثالا من الانجيل لأشخاص كانوا على استعداد للموت بدلا من إنكار ايمانهم.

وحوكم أنطوان مانيراكيزا مع عشرة آخرين في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥، واتهم بمساعدة كاتب رسالة أهانت رئيس دولة بوروندي. واعترف بأنه وزع نسخا من الرسالة في الأسقفية عن طريق البريد الداخلي، ولكنه لم يكن على علم بمحتوياتها لأنه لم يطلع إلا على الصفحة الأولى.

وزعم الادعاء أن الاشارات في الخطاب لوقوع بوروندي تحت تأثير الشيطان تشكل اهانة للرئيس جان بابتيست باجازا وجرما جنائيا. وتحتوي الصفحة الأولى التي رآها أنطوان مانيراكيزا بيانا يفيد بأن بوروندي كانت قبلا تعرف بأنها «أرض الله» إلا أنها اصبحت «أرض الشيطان». وأفاد الادعاء أن كاتب الرسالة أوعز لأنطوان بعدم الكشف عن هويته وأنه ضلل السلطات بشأن هذه النقطة عندما سئل عنها لأول مرة. وفسرت المحكمة هذا بأنه دليل على ادراكه بأن محتويات الرسالة كانت «فاضحة» و «خطيرة». فأدين، وحكم عليه بالسجن لمدة عامين.

وأدين شخصان آخران هما سبرين ندامو كيناني وليوكادي سينجرانكابو، بنفس التهم، وحكم عليهما بالسجن لمدة عامين. أما كاتب الرسالة المزعوم جوزيف جاكوكوزي، فقد حكم عليه بالسجن لمدة خمس سنوات، وكذلك على قسيس يبلغ من العمر ٧٠ عاما يدعى جبرييل براكانا، كان قد علق على مسودة الرسالة، بالسجن لمدة أربع سنوات، ورفضت طلبات الاستئناف التي رفعوها. وقد تبنتهم منظمة العفو الدولية باعتبارهم سجناء رأي.

ويعتقد أن انطوان مانيراكيزا موجود في سجن حبيمبا في بوجمبورا. وهو، كغيره من السجناء، لا يسمح له بتلقي الزيارات.

الرجاء كتابة خطابات تتسم بالكياسة تطالب باطلاق سراحه مع الأربعة الآخرين الذين أدينوا معه، إلى:

Son Excellence le Colonel
Jean-Baptiste Bagaza
President de la Republique
Presidence de la Republique
Bujumbura/Burundi.

رومانيا

إيون بوغان: كهربائي يبلغ من العمر ٥٠ عاما، مسجون منذ عام ١٩٨٣ لممارسته السلمية لحقه في حرية التعبير.

لقد ورد أن إيون بوغان قد قبض عليه في آذار/مارس ١٩٨٣ بعد ان قاد سيارته في وسط العاصمة بوخارست رافعا صورة لنيكولاي تشاوشسكو، رئيس الجمهورية وزعيم الحزب الشيوعي الروماني الحاكم كتب تحتها «لا نريدك، أيها الجلاد».

وجرت محاكمته وأدين وحكم عليه بالسجن لمدة عشر سنوات بمقتضى المادة ١٦٦ من القانون الجنائي الروماني التي تتناول «الدعاية المناوئة للدولة الاشتراكية»، والتي تحمل عقوبة بالسجن ما بين خمس سنوات وخمس عشرة سنة.

ويفاد أنه محتجز في سجن كاليا راهوفي في بوخارست. ويجوز ان يكون الحكم عليه قد خفف لمدة أربع سنوات بمقتضى أوامر العفو لشهري آب/اغسطس ١٩٨٤ وحزيران/يونيو ١٩٨٦ – وبذلك قد يطلق سراحه في آذار/مارس ١٩٨٩.

الرجاء إرسال خطابات تتسم بالكياسة تطالب بالافراج عن إيون بوغان إلى:

The President of The Socialist
Republic of Romania
His Excellency Nicolae Ceausescu
Calea Victoriei 49-53
Bucuresti/Romania.

أخبار السجناء

علمت منظمة العفو الدولية في تموز/يوليو ١٩٨٦ باطلاق سراح ١٢٣ سجينا ممن تبنت قضاياهم أو أدرجت أسماءهم قيد التحقيق، كما تولت ٧٩ قضية جديدة.

عقوبة الإعدام

علمت منظمة العفو الدولية بصدور حكم بالاعدام ضد ٤٨ شخصا في ١١ بلد، وبإعدام ٣١ شخصا في سبعة بلدان خلال شهر حزيران/يونيو ١٩٨٦.

ملف عن التعذيب

منظمة العفو الدولية

كمبوتشيا «كمبوديا»

يساور منظمة العفو الدولية القلق منذ مدة طويلة حول تقارير التعذيب وإساءة المعاملة الشديدة للسجناء السياسيين بما في ذلك سجناء الرأي، في جمهورية كمبوتشيا الشعبية. فقد تلقت المنظمة مؤخرا تقارير تفيد بأن الأشخاص الذين اعتقلوا لأسباب سياسية ولم يقروا بالادعاءات الموجهة ضدهم، قد تعرضوا بصورة منتظمة للتعذيب خلال استجوابهم. وقد تم احتجاز هؤلاء السجناء دون توجيه تهم إليهم لدى قوات الشرطة أو السلطات العسكرية أو بعض عناصر في الجيش أو الخبراء الاستشاريين لجمهورية فييتنام الاشتراكية الموجودين في جمهورية كمبوتشيا الشعبية.

وتلقت منظمة العفو الدولية معلومات شاملة مماثلة تفيد بأن المشتبه بهم سياسيا قد أخضعوا بصورة منتظمة لأوضاع قاسية وغير انسانية وحاطة بالكرامة خلال احتجازهم، بينما يجري حبسهم دون إتهام أو محاكمة. وتفيد التقارير أن عددا كبيرا من السجناء السياسيين قد ماتوا وهم في السجن نتيجة للتعذيب أو لسوء الأوضاع.

وقد أعربت المنظمة في مناسبات عديدة عن قلقها الشديد بشأن هذه التقارير لحكومة جمهورية كمبوتشيا الشعبية، وطلبت مقابلة مسؤولين حكوميين لمناقشة هذه التقارير، إلا أنها لم تتلق أي رد.

مصادر المعلومات

ترد المعلومات إلى منظمة العفو الدولية من مصادر كثيرة، وتشمل شهادات من سجناء سياسيين سابقين أفادوا أنهم تعرضوا للتعذيب وسوء المعاملة، أو أنهم شاهدوا تأثير هذه المعاملة على زملائهم السجناء. وتشمل المعلومات ايضا روايات رسميين سابقين في حكومة جمهورية كمبوتشيا الشعبية كانوا على علم بحدوث التعذيب وسوء معاملة السجناء من قبل أجهزة الحكومة التي كانوا يعملون فيها وتشمل كذلك روايات أقارب أو اصدقاء المشتبه بهم سياسيا، السابقين أو الحاليين.

وقد طلبت جميع هذه المصادر دون استثناء عدم الافصاح عن هويتها خوفا من الانتقام، بما في ذلك الاعتقال والتعذيب ضدهم، وضد كل من له صلة بهم؛ وطلب معظمهم من منظمة العفو الدولية عدم الافصاح عن اسماء السجناء الحاليين أو السابقين خوفا من الانتقام. إلا أن لدى منظمة العفو الدولية معلومات عن مئات المعتقلين السياسيين السابقين والحاليين، ورد أن الكثير منهم قد تعرضوا للتعذيب.

المعرضون للخطر

ويشمل الذين يفاد أنهم أشد تعرضا لخطر التعذيب أشخاصا أتهموا أو أشتبه بأنهم يعملون أو يتعاطفون مع نشاطات المعارضة المسلحة أو المنظمة ضد جمهورية كمبوتشيا الشعبية أو ضد وجود الفييتناميين في البلاد، التي تقوم بها احدى الجماعات الثلاث التي يشكل زعماؤها أطرافا في الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية، أو الحركات المختلفة المرتبطة بهذه الجماعات. وهذه الجماعات الثلاث هي: حزب كمبوتشيا الديمقراطي، وجبهة التحرير الوطني لشعب الخمير، والجبهة الوطنية المتحدة من أجل كمبوديا مستقلة ومحايدة وسلمية وتعاونية.

ويفاد بأن الأشخاص الذين اعربوا عن آراء انتقادية لسياسات او ممارسات جمهورية كمبوتشيا الشعبية، أو عن دور الفييتناميين في البلاد، معرضون للتعذيب، وكذلك من يحاولون ترك البلاد أو العودة من مناطق تقع تحت سيطرة الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية أو احدى حركات المعارضة.

مراكز الاعتقال

وورد أن المشتبه بهم سياسيا قد تعرضوا للتعذيب خلال احتجازهم للتحقيق معهم في مراكز اعتقال عديدة في جميع انحاء كمبوتشيا، منها:

● مراكز تحت ادارة وزارة الداخلية لجمهورية كمبوتشيا الشعبية وقوات الشرطة المدنية التابعة لها. وتشمل هذه المراكز «مكاتب اعتقال مؤقتة» تابعة للشرطة على مستوى المنطقة، و «سجون تحقيق» تابعة للشرطة على مستوى المقاطعات والبلديات، والسجن المركزي، المعروف باسم T3، في العاصمة فنوم بنه.

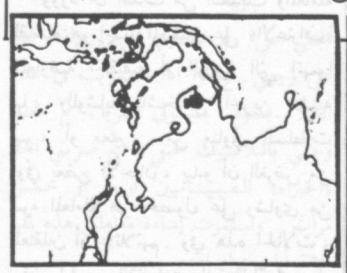

● مراكز القوات المسلحة لجمهورية كمبوتشيا الشعبية، وتشمل سجونا تديرها الشرطة العسكرية ووحدات الجيش الأخرى في المقاطعات، وسجونا تديرها الوزارة المركزية للدفاع الوطني في فنوم بنه. ووردت تقارير بأن «الخبراء» الفييتناميين قد شاركوا في عمليات التعذيب او كانوا حاضرين اثناءها في مراكز الاعتقال هذه، ولا سيما على مستوى المقاطعات وما فوق. وورد أيضا أن هؤلاء «الخبراء» قاموا بتعذيب المشتبه بهم سياسيا في مراكز يقوم على ادارتها فييتناميون فقط. وتشمل هذه المراكز سجونا تديرها فرق الدعاية والتثقيف في مقاطعات جمهورية كمبوتشيا الشعبية، والمكاتب الرئيسية لطواقم «الخبراء» في فنوم بنه.

اوضاع اعتقال قاسية وحاطة بالكرامة وغير صحية

يبدو أن المشتبه بهم سياسيا يحتجزون للتحقيق تحت أوضاع قاسية وحاطة بالكرامة وغير صحية. وقد برزت الصورة التالية من التقارير التي تلقتها منظمة العفو الدولية: يجري احتجاز المعتقلين الذين يدور التحقيق معهم في مراكز على مستوى أعلى من مستويات المناطق منعزلين في زنزانات صغيرة وسيئة وغير صحية ومظلمة تماما. ويجري تكبيل أرجل المعتقلين بالأغلال، واحيانا «تكبل» أيديهم أيضا.

الوسائل المستخدمة

وردت تقارير عن وسائل تعذيب مختلفة تستخدم مع المشتبه بهم سياسيا في المعتقلين رهن التحقيق.

وأكثر الوسائل شيوعا هي الضرب والضرب بالسياط. فقد ذكر السجناء أنهم ضربوا وركلت أجسادهم ورؤوسهم وأطرافهم، وضربوا أيضا بقبضات المسدسات والبنادق والعصي الغليظة والهراوات المشحوذة الحافة وقضبان الخيزران أو الحديد، وجلدوا بالأسلاك الكهربائية أو الفولاذية وبالسلاسل وخراطيم المطاط وأكياس الخيش المبتل. وفي بعض الأحيان، يقوم أكثر من محقق واحد بضرب وجلد السجين في نفس الوقت. وقد يقيد الضحية خلال الضرب – وغالبا ما تربط اصابع الإبهام معا خلف ظهره بحبل (انظر الصورة) – أو تعصب عيناه ويعلق من السقف بحبال.

وأشكال التعذيب الأخرى، التي ترافق او تلي عمليات الضرب والجلد، تشمل محاولة الخنق باستخام أكياس من البلاستيك أو المطاط ومحاولة الاغراق بالماء وأستخدام الصدمات الكهربائية في العينين والأذنين والأطراف، وصب صلصة السمك أو ماء الصابون قسرا في الأنف، ونفخ مسحوق القلي في العينين والأنف والفم والرئتين، والتعريض لمدد طويلة لأشعة الشمس الحارقة تحت الحديد الموج، وادخال المسامير في عضل الفخذ حتى العظم. وبناء على عدد من التقارير، تم تهديد المشتبه بهم بالقتل بالرصاص أو الضرب حتى الموت خلال التحقيق معهم، وتعريضهم لعمليات اعدام صورية.

تتمة من الصفحة السابقة

ولا يسمح لهم بأغطية للسرائر أو شبكات ضد البعوض. ويحرم السجناء عند التشديد على سوء معاملتهم أو تعذيبهم خلال التحقيق معهم من الطعام والماء إلى حد تتدهور معه قوتهم الجسدية وتقل مقاومتهم للأمراض. ويحرمون من الاستحمام أو الخروج من زنزاناتهم لقضاء حاجاتهم، ولا تقدم لهم العناية الطبية أو الأدوية.

وورد أن الهدف من التعذيب والمعاملة القاسية هو إجبار المعتقلين على «الاعتراف» بالمعارضة الحقيقية أو الوهمية التي اتهموا بها، وللوشاية بأشخاص آخرين مشتبه بهم، أو معتبرين من مناوئي السلطات (وفي بعض الأحيان، يبدو أن الغرض من سوء المعاملة هو الحصول على رشاوى من المعتقلين أو عائلاتهم. وفي هذه الحالات، يوقف الحبس الانفرادي لمدة قليلة لتسهيل عملية الابتزاز).

وبالرغم من ندرة التقارير التي تشير الى قتل المشتبه بهم خلال التحقيق الفعلي، هناك تقارير متكررة عن سجناء ماتوا خلال فترات الاعتقال غير المحددة، دون توجيه التهم اليهم أو تقديمهم للمحاكمة التي تعقب التحقيق عادة. وتحدث حالات الوفاة هذه حتى بعد أن ينتهي التعذيب وتتحسن الاوضاع، وذلك على ما يبدو بسبب الاصابات الداخلية التي لم تعالج، أو التي عولجت بطريقة سطحية خلال التعذيب، والأمراض التي يصاب بها المعتقلون خلال أو بعد التعذيب، وعدم كفاية الغذاء. ووردت تقارير كذلك عن وقوع حوادث إنتحار، أو عن حالات أصيب فيها المعتقلون بالجنون بعد التعذيب وسوء المعاملة.

أساليب التحقيق

لقد وصف السجناء والموظفون السابقون في جمهورية كمبوتشيا ثلاثة أساليب تحقيق قالوا أن إسخدام واحد أو أكثر منها يعتمد على استعداد ومقدرة المشتبه به على التعاون مع مستجوبيه وهي عادة:

● «الحصول على الاعتراف بالقلق» – ويشمل هذا الاسلوب الوعد بمعاملة أفضل أو حتى باطلاق السراح، ومحاولة إقناع المعتقلين بأنهم مخطئون سياسيا.

● «الحصول على الاعتراف بالإيحاء» – وهو مزيج من طرح الاسئلة الموحية، والادعاءات الحقيقية أو الكاذبة بأن آخرين قد أدلوا باعترافات تدين المعتقلين، مع إستخدام أنواع شتى من وسائل التهويل النفسي.

● «انتزاع الاعتراف» – وينطوي هذا الاسلوب على التهديد والاستخدام الفعلي للعنف الجسدي بما في ذلك التعذيب وفرض اوضاع اعتقال لا تحتمل.

ويفاد أن المعتقلين الذين يتجاوبون بشكل مرضٍ مع الاسلوبين الأولين لا يجري تعذيبهم، رغم احتمال حبسهم انفراديا وأرجلهم مقيدة بالأغلال في زنزانات لا يدخلها الضوء ولمدد طويلة قبل أن تتحسن أحوالهم. ويبدو أن التعذيب يفرد للمشتبه بهم الذين يقاومون أو لا يتمكنون من التجاوب بشكل مُرضٍ مع الاسلوبين الأولين. ويفيد الموظفون الرسميون السابقون في جمهورية كمبوتشيا الشعبية أنه خلال الدورات التدريبية التي يشرف عليها مدربون من جمهورية كمبوتشيا الشعبية وفييتنام، ينصح أفراد الشرطة المدنية بتجنب استخدام التعذيب لانتزاع الاعترافات من المشتبه بهم، وبعدم اسخدام أسلوبي التحقيق الأولين للحصول على الاعترافات بالتملق وبالايحاء.

وتشدد وثائق التدريب الرسمية المقدمة في هذه الدورات – التي تعقد في كل من فنوم بنه وفييتنام – على أن استخدام التعذيب يشوه الصورة السياسية لجمهورية كمبوتشيا الشعبية بين الجماهير. ومع ذلك، أفاد الرسميون انفسهم أنه رغم التأثير الردعي للتدريب خلال السنوات الأخيرة، لم يحل دون استخدام التعذيب أو اسلوبي التحقيق الآخرين.

مصادر قلق أخرى في كمبوتشيا

بالاضافة لقلقها حول التعذيب في جمهورية كمبوتشيا الشعبية، تشعر منظمة العفو الدولية بالقلق حيال تقارير وردت عن مواطنين كمبوتشيين وقعوا ضحايا انتهاكات أخرى لحقوق الانسان إرتكبتها السلطات الكمبوتشية وكذلك المنظمات السياسية الثلاثة التي يشكل قادتها أطرافا في الحكومة الإئتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية التي تعترف بها الأمم المتحدة.

وتشمل مصادر القلق الاضافية هذه تقارير عن آلاف الأشخاص وصفوا رسميا «بأشخاص مضللين» كانوا قد سلموا انفسهم لسلطات حكومة جمهورية كمبوتشيا الشعبية خلال العام الماضي، احتجزوا قيد الاعتقال دون اتهام أو محاكمة «لاعادة تشقيفهم». وقد أعربت المنظمة للحكومة عن قلقها بهذا الخصوص.

وتشعر منظمة العفو الدولية بالقلق ايضا حيال تقارير عن عمليات إعدام خارج نطاق القضاء قامت بها عناصر في الحكومة الإئتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية، واعتقال سجناء الرأي وسجناء سياسيين آخرين دون اتهام أو محاكمة، وتعريضهم خلال الاعتقال لمعاملة قاسية وغير انسانية وحاطة بالكرامة أدت في بعض الأحيان إلى الموت. وهذه بعض مصادر القلق بشأن حقوق الانسان التي أعرب عنها لسلطات الحكومة الإئتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية، وكذلك لزعماء الأحزاب الثلاثة المكونة لها.

التعذيب والقانون

حسب علم منظمة العفو الدولية، فإن العقبة القانونية الوحيدة لإستخدام التعذيب وفرض الأوضاع السيئة في السجن تظهر في المادة ٣٥ من دستور عام ١٩٨١ لجمهورية كمبوتشيا الشعبية، التي تنص على أن «الدولة تضمن عدم الانتهاك الجسدي لأي شخص كان» وبناء على النصوص المتوفرة، لم يتم تدعيم هذا الاعلان الدستوري العام عن طريق التحريم الخاص للتعذيب والضروب الأخرى من الايذاء الجسدي.

واذا كانت هناك أحكام قانونية كهذه ضد التعذيب والممارسات الأخرى القاسية والحاطة بالكرامة وغير الانسانية، فيبدو أنها لم تحظ بالتعميم الكافي – مما يتناقض مع السياسة العامة المعلنة ضد التعذيب أو الايذاء الجسدي للمذنبين السياسيين الذين يعترفون بإرتكاب جرائم والذين يسلمون انفسهم إلى سلطات جمهورية كمبوتشيا الشعبية، متبرئين من الأخطاء السياسية الماضية ويتعهدون بالولاء السياسي للحكومة.

وقد بدا أن هذه البيانات السياسية توحي أن اساءة معاملة الأفراد الذين لم يتوبوا قد تعتبر من الناحية العملية مقبولة. فمثلا، في مقابلة تمت علنا في حزيران/يونيو ١٩٨٥، صرح هنج سامرين رئيس مجلس الدولة والأمين العام للحزب الشيوعي الثوري الحاكم: «إننا نتأكد من ان المسؤولين والأجهزة الحكومية ينفذون سياسة الحزب والحكومة دون إساءة بالنسبة لمن أقروا بإرتكاب الأخطاء..»

لا إنصاف لضحايا التعذيب

ليست هناك حسب المعلومات المتوفرة لمنظمة العفو الدولية، أية وسائل محددة للتعويض القانوني على ضحايا التعذيب والاساءة الجسدية في مراكز اعتقال جمهورية كمبوتشيا الشعبية.

اما «قانون دراسة وتسوية شكاوى المواطنين والدعاوى الاتهامية» الصادر في آب/اغسطس ١٩٨٢، فيعطي المواطنين نظريا الحق في رفع الشكاوى بشأن «الأفعال الخاطئة التي تتناقض مع السياسة المعلنة أو القانون» التي أرتكبت من قبل أجهزة حكومية أو رسميين أو عسكريين، والتي تعرض للخطر المنظات أو وحدات القوات المسلحة، أو تهدد «المصالح القانونية» للمواطنين. ومع ذلك، ليست هناك إشارة مباشرة في هذا القانون إلى امكانية الحصول على تعويض مقابل التعذيب وسوء المعاملة. وعلاوة على ذلك، يفيد السجناء السابقون والموظفون الرسميون في جمهورية كمبوتشيا الشعبية

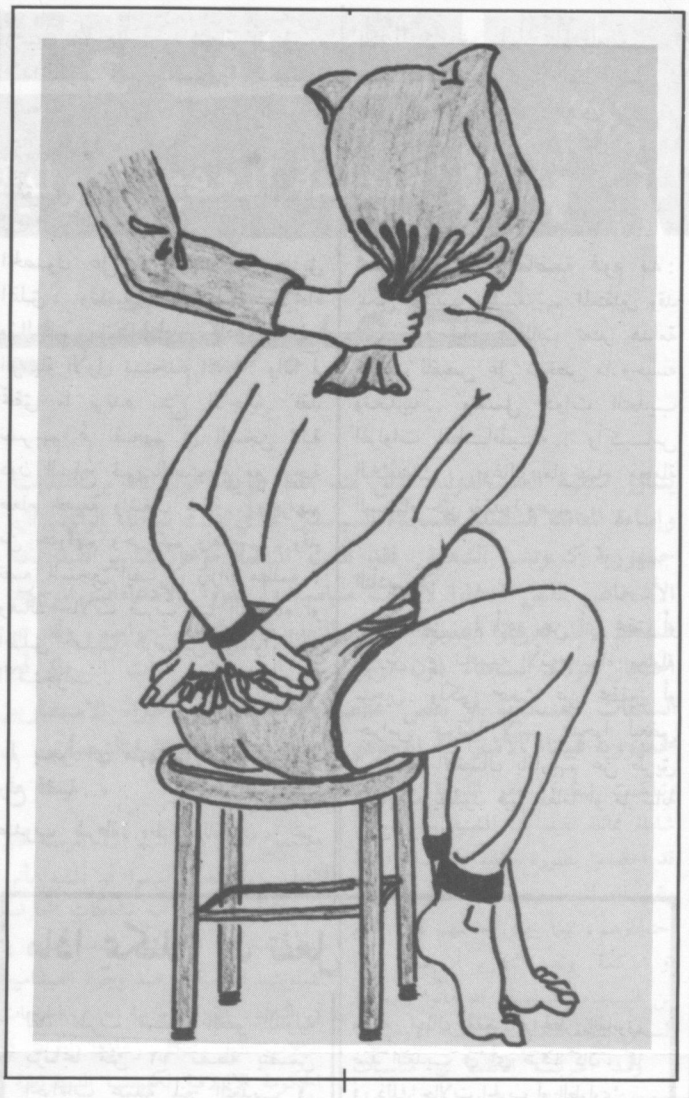

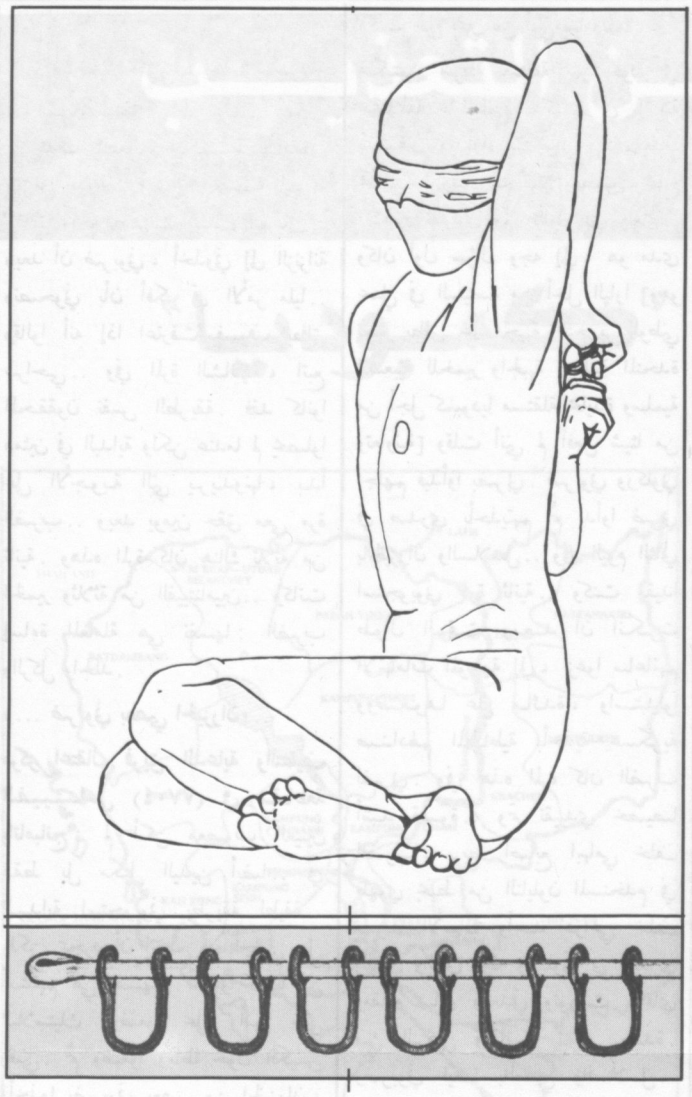

توضح الرسومات أعلاه، إلى اليسار وأعلى اليمين، وسيلتين من وسائل التعذيب التي تم استخدامها مع المشتبه بهم سياسيا. فإلى اليسار، يجلس السجين على مقعد مقيد اليدين ووضع كيس من البلاستيك على رأسه إلى حد الاختناق. وتقيد أصابع الابهام وراء الظهر معا، كما يبدو في أعلى اليمين، ثم يركل أو يضرب. والرسم الثالث هو للأغلال التي يقال أن السجناء يقيدون بها لمنع الحركة في الزنزانات: وتقيد مجموعة من السجناء معا بطاقم واحد من الاغلال الحديدية في أقدامهم وطاقم آخر لأيديهم.

تتمة من الصفحة السابقة

أنه ليس لديهم علم باستخدام هذا القانون لهذا الغرض، وليس لدى منظمة العفو الدولية علم بأن جمهورية كمبوتشيا الشعبية قد أعلنت رسميا عن أية حالة استخدم فيه هذا القانون على هذا النحو.

وأفاد السجناء السابقون أنه عادة ما يجري تحذير المعتقلين من الافصاح بأية معلومات خارج السجن عن معاملتهم. كما أن أحد الشروط للافراج عنهم هو أن يتعهدوا بعدم الافصاح عن هذه المعلومات، تحت طائلة اعادة اعتقالهم واساءة معاملتهم.

شهادات السجناء السابقين

فيما يلي مقتطفات من شهادات سجناء سياسيين سابقين. ويرد مكان اعتقالهم خلال تعذيبهم بالخط الأسود.

«... **كان رأسي فوق لوح مدقوق فيه مسامير**»

مكتب شرطة العاصمة فنوم بنه: «... وضعوني في زنزانة مظلمة بمفردي، حيث قيدت يداي واوثقت بالسلاسل ثم اخذوني للتحقيق معي.. وطلبوا مني أن أعترف بكل شيء فعلته.. وقالوا أنه اذا أخفيت شيئا فلن تستطيع المنظمة [الحزب الحاكم] العفو عني.. ثم ارسلوني إلى الزنزانة لأنام وأفكر في الأمر.. وفي اليوم التالي.. سألوني اذا كنت قد فكرت في الأمر مليا وما إذا كنت أتذكر كل الأشياء التي فعلتها. ثم سألتهم لماذا قبضوا علي. فقالوا «ما زال لا يدري بأنه خائن!» ثم حاولوا ارهابي بضربي بقبضة مسدس مرة ثم بجلدي على ظهري سبع أو ثمان مرات بخرطوم من المطاط.. وقالوا انني عنيد وان هناك وسائل لمعالجة امري. ثم اخذوا كيسا من البلاستيك ووضعوه فوق رأسي. ففقدت وعيي وسقطت على الأرض. وبعد أسبوع، وعند عودتي إلى نفس الزنزانة، طلبت للتحقيق مرة ثانية.. قيدت رجلاي وعلقت من السقف بحيث اصبح رأسي فوق لوح فيه مسامير. ثم أخذوا يرفعوني إلى اعلى ثم يتركوني اسقط بحيث يكاد رأسي يلمس المسامير، وذلك لتحطيمي نفسيا.. وبعد ان قام بذلك احد رجال الخمير، ربت على ظهري اثنان من الفييتناميين الذين كانوا هناك طوال الوقت، وطلبوا مني بابتسامة أن اعترف وإلا سوف تسوء معاملتي فعلا. ثم حاولوا إرهابي بضربي أربع مرات..»

«**غطوا وجهي بالبلاستيك لخنقي**».

سجن تي – ٣ في فنوم بنه: «... أخذت إلى غرفة تحقيق هادئة، حيث كان هناك أفراد من الخمير و«خبراء» فييتناميين ثم استجوبت مرة ثانية عن اي حزب أعمل له فأجبت بأنني لا أعمل لأي حزب، ثم سألوني مرات عديدة نفس السؤال.. ولكني لم أجب. ثم بدأوا بضربي وركلي واحدا بعد الآخر على هيئة دائرة حتى أغمي علي. ثم اعادوني للوعي بإلقاء الماء على وجهي. وقالوا اذا استمريت في عدم الكلام فسوف يشبعوني ضربا، ثم غطوا وجهي بالبلاستيك لخنقي.. ثم ضربني احد «الخبراء» الفييتناميين أربع أو خمس مرات.. واستمرت إساءة معاملتي هذه لمدة ثلاثة أيام متواصلة».

«**كانت المعاملة السيئة هي نفسها: الضرب والركل والجلد**»..

مكتب الاعتقال العسكري لمقاطعة باتامبانج: «.. بمجرد وصولي، وضعت في زنزانة مظلمة بمفردي ورجليّ في الحديد.. وظللت هناك لمدة أربعة ايام وليال قبل أخذي إلى التحقيق. وخلال هذه الفترة، لم يسمح لي بقضاء حاجتي.. وقدم الطعام الي مرة واحدة في اليوم. وجرى التحقيق معي ثلاث مرات. ففي المرة الأولى اتهمت بأنني منخرط في العمل السياسي وأنني اقوم بخدمة المقاومة... وكان هناك أربعة محققين: اثنان من الخمير واثنان من الفييتناميين. كانوا لطفاء في البداية وأعطوني سيجارة ولكنني ظللت أكرر

تتمة الصفحة السابقة

ما حدث بالفعل، ولكنهم لم يصدقوني وبدأوا بضربي. وضربت بقبضة اليد ثم ركلت وأخيرا ضُربت بسلك كهربائي.. وبعد أن ضربوني، أخذوني إلى الزنزانة ونصحوني بأن أفكر في الأمر مليا.. وقالوا أنه إذا اعترفت فسوف يطلق سراحي.. وفي المرة الثانية، اتبع المحققون نفس الطريقة. فقد كانوا دمثين في البداية ولكن عندما لم يحصلوا على الأجوبة التي يريدونها، بدأ الضرب.. وبعد يومين حقق معي مرة ثانية. وهذه المرة كان هناك ثلاثة من الخمير وثلاثة من الفييتناميين.. وكانت إساءة المعاملة هي نفسها: الضرب والركل والجلد.

«... ضربوني بعصي الخيزران»..

مركز اعتقال فريق الدعاية والتثقيف الفييتنامي (٧٧٠٤) في مقاطعة باتامبانج: لم أكن معصوب العينين فقط بل مكبل اليدين أيضا.. في البداية استجوبوني بطريقة لطيفة.. ولكن بمجرد أن اتضح أن أجابتي على أسئلتهم هي نفسها، أخذوا كيسا من البلاستيك ووضعوه على رأسي حتى رقبتي. ثم وضعوا رباطا حول الكيس وأخذوا يضربوني بعصي من الخيزران، وفي هذه المرة أغمي علي..»

«وُصلت أسلاك كهربائية بعيون وآذان الرجال...»

مكتب شرطة منطقة بري شهور في مقاطعة كامبونج شام: في البداية قالوا أننا على اتصال بالسريكار [وهو تعبير يطلق على جبهة التحرير الوطني الشعبية للخمير والجبهة الوطنية المتحدة من أجل كمبوديا مستقلة محايدة وسلمية وتعاونية]. وسألونا أولا بطريقة لطيفة، ولكن عندما لم ترضيهم أجاباتنا، بدأوا بضربنا. فقد صُفعت على الخدين في البداية وطلب مني الاجابة. ولما أجبت بأنني لست على اتصال بأحد، شدوني من شعري ورطموا رأسي بالأرض. وعندما لم أجب، قفز أحد «الخبراء» الفييتناميين وركلني على ظهري فسقطت على الأرض.. في ذلك الوقت، كنت حاملا في شهري الخامس.. وضُرب الرجال بقسوة أكثر إلى أن نزف الدم منهم وغطيت اجسامهم بالكدمات.. وتم استجواب كل منا حوالي ٢٠ مرة، وفي بعض الأحيان ثلاث مرات في اليوم.. ووصلوا أسلاكا كهربائية من موتوسيكل بأعين وآذان الرجال أثناء التحقيق..»

«كنت على يقين من أنني سأموت».

مكتب شرطة منطقة سيسوفون في مقاطعة باتامبانج: كنت في زنزانة مظلمة.. وبدأوا باستجوابي. كان هناك محققان.. وقبل التحقيق ربطت بوشاح «كراما» تقليدي ولم أتناول اي طعام.. وكان أول سؤال وجه إلي، هو مدى عملي في السياسة من أجل الپارا [وهو تعبير يطلق على جبهة التحرير الوطني الشعبية للخمير والجبهة الوطنية المتحدة من أجل كمبوديا مستقلة محايدة وسلمية وتعاونية] وقلت أنني لم أفعل شيئا من اجلهم فبدأوا بضربي. ضربوني وركلوني في صدري بأحذيتهم ثم بدأوا ضربي بالخيزران والسلاسل.. وفي اليوم الثاني استجوبوني مرة ثانية.. وكنت مقيدا طوال الوقت وبعد أن انكرت الاتهامات الموجهة إلي، نزعوا ساعاتهم ووضعوها على مائدة، واستبدلوا صنادلهم المطاطية بأحذية عسكرية لضربي. وفي هذه المرة كان الضرب أشد قسوة.. وتم تقييدي خصيصا للضرب، بربط أصابع ابهامي خلف ظهري بخيط من النايلون المستخدم في صيد الأسماك وأحد ذراعي خلف ظهري والثاني فوقه وركلوني في صدري ومقدم ساقي ومعدتي وتورمت ساقاي من الركل وكانت تؤلمني بشدة. وضربوني ايضا بالعصي والسلاسل.. ورجوتهم الرحمة والعدل.. ولكنهم قالوا أنهم سيستمرون في الضرب حتى أموت اذا لم اجبهم بصدق.. وأخيرا انهرت فاقدا الوعي.. وفي اليوم الثالث استدعوني مرة ثانية.. وكانوا في أشد حالات الغضب وضربوني بقسوة أكثر.. وبعد ضربي وركلي عصبوا عيناي بوشاح. وبعد ست أو سبع ركلات فقدت وعي مرة ثانية.. وفي اليوم الرابع تم استجوابي ثانية. وهذه المرة تم جلدي من البداية بسلسلة وعصى خيزران، وأصابع ابهامي مربوطة خلف ظهري وعيناي معصوبتان.. وفي اليوم الخامس كانوا مستعرين غضبا ومفرطين قسوة. فقد ضربوني وجلدوني وركلوني بكل ما إستطاعوا من قوة، وفقدت الوعي بجوار الحائط حيث كان الدم يسيل من يداي حيث ضربت بالسلسلة، وتورمت ساقاي وخرج القيح من جروحي الملوثة.. وخلال الضرب شعرت باليأس في الاستمرار في الحياة، وكنت على يقين من أنني سأموت..»

الموظفون الرسميون السابقون

فيما يلي مقتطفات من شهادات موظفين رسميين سابقين في الشرطة أو وزارة الداخلية في جمهورية كمبوتشيا الشعبية. وترد وظائفهم بالخط الأسود.

«كنا نعذبهم»..

محقق في شرطة منطقة: «إن الوسائل الثلاثة للاستجواب هي: أولا، الحصول على الاجابات عن طريق التملق، وثانيا، عن طريق الإيحاء وثالثا، بانتزاعها».. فإذا لم تنفع الوسيلة الأولى تستخدم الثانية. واذا لم تحقق ما نريده ننتزع الاجابة. فقد نضربهم ثم نضعهم في السجن ثانية دون السماح لهم بالاستحمام مع وجبة طعام خفيفة واشغال شاقة.. ونحرمهم من حقوقهم وحرياتهم ونعذبهم.. وقد نضع السجين أيضا في زنزانة مظلمة.. وهناك حالات ضرب فيها السجناء أو أطلق عليهم الرصاص وماتوا أثناء الاستجواب..

«لم يتجرأ اي متهم على الاطلاق على رفع قضية..»

مدرب شرطة..«طبقا للقانون، يحق للمتهم ان يرفع قضية ضد المحققين اذا أسيئت معاملته ولكن حسب علمي لم يتجرأ أي متهم على الاطلاق على رفع قضية.

«يمكن تعذيب المشتبه بهم...»

محقق في شرطة العاصمة فنوم بنه: يمكن تعذيب المشتبه بهم المعتقلين وقد تستخدم أية نشاطات تعتبر هدامة كسبب للقبض على شخص ما وحبسه وتعذيبه.. وتشمل أدوات التعذيب الهراوات المطاطية.. وأكياس البلاستيك... وغالبا ما تساء معاملة السجناء حتى يفقدوا وعيهم.

التأديب

مدير سجن: لم أسمع عن أي محقق أو حارس تم تأديبه لأنه أساء معاملة سجين. ولكني سمعت عن محققين أو حراس عوقبوا لأنهم سمحوا لبعض السجناء بالاتصال بأقاربهم عن طريق خطابات يطلبون فيها طعاما أو ما شابه ذلك...»

ماذا يمكنك أن تفعل

لقد نشرت منظمة العفو الدولية برنامجا من ١٢ نقطة يتضمن اجراءات عملية لمنع التعذيب في كافة أنحاء العالم. ونظرا للتقارير المستمرة عن انتشار التعذيب وسوء المعاملة في جمهورية كمبوتشيا الشعبية، توصي منظمة العفو الدولية حكومة جمهورية كمبوتشيا الشعبية بتنفيذ هذا البرنامج كدليل على إلتزامها بوقف التعذيب والتمسك بحقوق الانسان في كمبوتشيا. نرجو أن تكتب خطابات تتسم بالكياسة لسلطات جمهورية كمبوتشيا الشعبية تحثهم فيها على اتخاذ تدابير فعالة لتنفيذ ما يلي بصورة خاصة:

- ينبغي على السلطات العليا في جمهورية كمبوتشيا الشعبية أن تصدر تعليمات عامة صريحة تعرب فيها عن معارضتها التامة للتعذيب في أية ظروف كانت، وأن تشدد على جميع العاملين في جمهورية كمبوتشيا الشعبية أو الموظفين الفييتناميين المشتركين في اعتقال السجناء أو التحقيق معهم او تولي امرهم، الا يعذبوهم أو يسيئوا معاملتهم.
- على جمهورية كمبوتشيا الشعبية أن تضمن اعتبار جميع اعمال التعذيب جرائم يعاقب عليها القانون الجنائي، وعدم ابطال مفعول الحظر القانوني ضد التعذيب في أي ظرف كان، بما في ذلك حالات الحرب أو الطوارئ.
- ينبغي ضمان عدم استغلال الحبس الانفرادي كفرصة للتعذيب أو سوء المعاملة، وتقديم جميع المعتقلين فورا امام السلطات القضائية عقب القبض عليهم.
- ينبغي اخطار الأقارب والمحامين فورا بمكان وجود المعتقلين، والسماح لهم وللعاملين في المجال الطبي بالوصول إليهم بصورة منتظمة.
- ينبغي على الحكومة أن تشكل هيئة محايدة للتحقيق في جميع الشكاوى والتقارير عن التعذيب. وينبغي نشر ما تتوصل اليه واساليب التحقيق المستخدمة. وينبغي حماية الشاكين والشهود من التهديد والعقاب.
- ينبغي تقديم مرتكبي التعذيب للقضاء.
- ينبغي إنصاف ضحايا التعذيب ومن يعولونهم مقابل المعاناة الجسدية أو المادية او غيرهما.

الرجاء إرسال خطابات إلى:

His Excellency Say Phouthang
Vice Chairman of The
Council of State/Phnom Penh
People's Republic of Kampuchea

وإلى

His Excellency Bou Thang,
Vice Chairman of The
Council of Ministers/Phnom Penh
People's Republic of Kampuchea

ايطاليا

خرق القواعد الدولية للمحاكمات العادلة

أخلت السلطات الايطالية بالأعراف الأوروبية والدولية المتعلقة بضمان محاكمة عادلة للسجناء خلال فترة معقولة إذ قضى ١٢ متهما من ٧١ متهما في إحدى المحاكمات السياسية الرئيسية خمس سنوات في السجن قبل أن يصدر الحكم فيها.

ولفتت منظمة العفو الدولية الانتباه، في وثيقة جديدة من ١٨ صفحة بعنوان «٧ نيسان/ابريل - ايطاليا: قلق منظمة العفو الدولية بشأن اتاحة محاكمة عادلة خلال فترة معقولة»، إلى محاكمة ٨٠ رجلا وإمرأة ما بين عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٤ في المحكمة الدورية العليا في روما.

فقد أتهم المدعى عليهم بجرائم مختلفة ترتبط بنشاطات مجموعات يسارية خارج البرلمان ذات أهداف ثورية تسمى «الاستقلال الذاتي للعمال». وزعم الادعاء أنهم يؤلفون عصابة مسلحة ذات قيادة استراتيجية مركزية. وواجه المدعى عليهم اتهامات، أنكروها أثناء المحاكمة، «بإنتمائهم» أو تشكيلهم لعصابة مسلحة هدامة. وإتهم عدد منهم بأعمال عنف محددة، واتهم آخرون بالعصيان المسلح ضد الدولة والتحريض على الحرب الأهلية.

ولمنظمة العفو الدولية ثلاثة انتقادات رئيسية على الحبس الوقائي للمدعى عليهم:

● تم تطبيق التشريع الخاص بالنظام العام، المستخدم بعد القبض عليهم، بمفعول رجعي من اجل تمديد فترة ما قبل المحاكمة التي كانت أطول مما يجب.

● جرى تجنب الحدود القانونية للاعتقال قبل المحاكمة عن طريق اصدار أوامر اعتقال جديدة عند قرب بلوغ الحدود القانونية وذلك للابقاء على المدعى عليهم في السجن اذا رغبت المحكمة في ذلك.

● لم تراع السلطات في نظر منظمة العفو الدولية، معايير المحكمة الاوروبية لحقوق الانسان بوجوب مراعاة الحذر الخاص في سلوك الادعاء في الحالات التي يجري فيها اعتقال المدعى عليهم وفي محاكمة «٧ نيسان/ابريل» كان هناك تأخير لمدة ١٥ شهرا لم تحدث خلالها أية نشاطات تتعلق بالقضية، وظل المتهمون طوالها في السجن.

والسبب الرابع لقلق منظمة العفو الدولية هو عدم ظهور كارلو فيوروني في المحكمة، وهو المصدر الرئيسي لكل الادعاءات ضد كثير من المتهمين. فبعد أن قضى في السجن سبع سنوات من حكم مدته ٢٧ عاما لإدانته بالقتل والاختطاف، أطلق سراحه من السجن مقابل تقديم معلومات تجرم بصورة خطيرة المتهمين في قضية «٧ نيسان/ابريل». وأعطيت المعلومات سرا لقاضي التحقيق، ولم يسمح للمتهمين بمواجهته، بالرغم من أن القانون الايطالي يسمح بذلك.

وقد حكمت اللجنة الاوروبية في حالة فردية لأحد المتهمين في قضية «٧ نيسان/ابريل» بعدم وجوب مواجهة الشهود قبل المحاكمة. طالما أن نفس الشهود يمكن سماعهم مرة ثانية ويمكن للدفاع استجوابهم خلال النظر في القضية.

ومع ذلك، لم يستجوب كارلو فيوروني خلال المحاكمة لأنه، حسب ما ذكرته الشرطة، قد غادر البلاد بمساعدة رسمية وبمعرفة رئيس الوزراء آنذاك، جيوفاني سبادوليني.

وبالرغم من سخط المحكمة لهذه الأخبار، وافقت على طلب الادعاء بعدم اعتبار كارلو فيوروني شاهدا بل «مدعى عليه في قضية مرتبطة بهذه» وفي القانون الايطالي لا يمكن سماع اقوال الشهود في غيابهم، ولكن هذا لا ينطبق على المتهمين.

وتعتقد منظمة العفو الدولية أن قبول المحكمة بصحة افادة كارلو فيوروني في هذه الظروف يعتبر خرقا للضمانات الاجرائية باجراء محاكمة عادلة، التي نصت عليها الاتفاقية الأوروبية لحقوق الانسان (انظر الفقرة المتعلقة بذلك).

وأدين اربعة وثلاثون شخصا بجرائم «مرتبطة» فقط، وأدين ٢١ آخرين بجرائم محددة، وبرئ ١٤، وأعلن عن «عدم وجوب معاقبة» إثنين مقابل تعاونهما مع السلطات. وبلغ مجموع الأحكام أكثر من ٥٠٠ سنة سجن بانتظار طلبات الاستئناف في نهاية هذا العام. وتناشد منظمة العفو الدولية السلطات الايطالية بأن تأخذ بعين الاعتبار الأسباب الاربعة لقلقها بشأن سير الاجراءات حتى الآن.

بعض المتهمين الـ ٧١ في محاكمة «٧ نيسان/ابريل» يصغون إلى الاحكام يتلوها رئيس المحكمة بعد خمس سنوات من بدء اجراءاتها.

أحكام المعاهدة

تنص المادتان ٩ (٣) و ١٤ - ٣ (هـ) من الميثاق الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وكذلك المادتان ٥ (٣) و ٦ - ٣ (د) من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الانسان، على «محاكمة السجناء خلال مدة معقولة أو اطلاق سراحهم»، وتنادي بحق المتهمين في استجواب شهود الادعاء. وقد حكمت المحكمة الأوروبية لحقوق الانسان بأن المدة الزمنية التي ينبغي اعتبارها تبدأ من تاريخ الاعتقال إلى تاريخ صدور حكم المحكمة الابتدائية. وايطاليا من الدول الموقعة على كلا المعاهدتين.

محاكمة بادوا

عقدت في وقت لاحق محاكمة مرتبطة ارتباطا وثيقا بقضية روما، وعرفت كذلك بمحاكمة «٧ نيسان/ابريل»، في بادوا ما بين كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٤ وكانون الثاني/يناير ١٩٨٦، وتضمنت ١٤٠ متهما. وحكمت محكمة بادوا - على عكس محكمة روما - بأن جماعة الاستقلال الذاتي للعمال ليست عصابة مسلحة. وبرأت بناء على ذلك الذين اتهموا بالانتماء إلى هذه الجماعة.

ومن بين ٤٧ شخصا جرت تبرئتهم، أدين ثلاثة في روما بتهمة تشكيل عصابة مسلحة والقيام بأعمال هدامة. أما في بادوا، فقد اتهموا بحيازة أسلحة، على أساس الأدلة نفسها المستخدمة في روما.

تونس

حضور مراقب من منظمة العفو الدولية جلسات محكمة في تونس

حضر مراقب من منظمة العفو الدولية جلسة محاكمة وجلسة استئناف عقدتا في تونس خلال شهر حزيران/يونيو ١٩٨٦ لخمسة أشخاص تعتبرهم المنظمة سجناء رأي، سجنوا أو قيدت حريتهم لمجرد ممارستهم السلمية لحقهم في حرية التعبير.

وتم النظر في كلتا القضيتين في المحكمة الابتدائية في تونس. القضية الاولى كانت لمنصف بن سليمان، الأمين العام لنقابة التعليم العالي والبحث العلمي الذي قدم للمحاكمة في ٤ حزيران/يونيو بتهمة «تشويه» سمعة النظام العام والمؤسسات الحكومية. ورفعت القضية ضده على أساس رسالة أرسلها - باعتباره الأمين العام للنقابة - الى وزير حكومي، معربا فيها عن قلقه بشأن الاصطدامات العنيفة التي حدثت مؤخرا في الجامعات، ومنتقدا معالجة الحكومة لها. وقد أدين وحكم عليه بالسجن لمدة عام واحد.

والقضية الثانية تتعلق بأربعة أعضاء في مجموعات معارضة للحكومة، هم: أحمد المستيري، الأمين العام لحركة الاشتراكيين الديمقراطيين، وحسن بن راجحة وهو عضو في الحركة نفسها، وعُمَارْ المستيري وعبد اللطيف الهرماسي، وهما عضوان في المكتب السياسي لتجمع التقدميين الاشتراكيين.

فقد تم القبض عليهم خلال مظاهرة سلمية في ١٦ نيسان/ابريل ١٩٨٦ نظمت احتجاجا على الغارة التي شنتها الولايات المتحدة ضد ليبيا. وكانوا قد أدينوا من قبل محكمة اقليمية في ٢٢ نيسان/ابريل «للتجمهر في الطريق العام»، وحكم على كل منهم بالسجن لمدة أربعة أشهر. وأقرت الأحكام عند الاستئناف من قبل المحكمة الابتدائية في ١٤ حزيران/يونيو. وكان ثلاثة من المتهمين ما زالوا في السجن حتى نهاية حزيران/يونيو، أما أحمد المستيري فقد أفيد أنه تحت الرقابة المنزلية. وقد ناشدت منظمة العفو الدولية الحكومة التونسية باطلاق سراح المتهمين المسجونين في القضيتين، ورفع الرقابة المنزلية عن أحمد المستيري.

سري لانكا

نمط من "الاختفاءات" بينما تواصل قوات الأمن إنتهاك حقوق الإنسان بصورة منتظمة

وردت تقارير عن «اختفاء» عدة مئات من الأشخاص في سري لانكا منذ منتصف عام ١٩٨٤، بينما تواصل قوات الأمن انتهاك حقوق الانسان بصورة منتظمة دون عقاب يذكر.

وكان معظم ضحايا «الاختفاء» من المدنيين التاملين العزل، تتراوح أعمارهم بين ١٨ و ٣٠ عاما. ومعظمهم من عائلات فقيرة تعمل في الزراعة وصيد الاسماك، رغم أن بينهم عددا من موظفي الدولة وقسيس كاثوليكي وإمرأة واحدة فقط.

رغم ان الكثيرين من الذين «اختفوا» في سري لانكا قد أفيد أنهم قتلوا، ما زال هناك أمل بوجود آخرين على قيد الحياة، رغم اعتقالهم في أماكن غير معروفة. وتأمل منظمة العفو الدولية، عن طريق استرعاء انتباه حكومة سري لانكا إلى حالة الضحايا السيئة، أن تبذل الحكومة كل جهد ممكن لضمان معرفة مكان المعتقلين الحاليين، أو اطلاق سراحهم، أو احتجازهم في أوضاع آمنة، وإخطار أقارب «المختفين» بمصيرهم أو أماكن وجودهم.

ورغم أن منظمة العفو الدولية لا تعرف مصير معظم من «اختفوا» هناك أدلة على أن الكثير منهم قد أطلق عليهم الرصاص أو ماتوا بعد التعذيب ودفنوا في مقابر سرية أو حرقت جثثهم. وتلقت المنظمة شهادة بشأن حادثة واحدة حيث أمر اربعون شخصا بحفر قبورهم قبل أن يطلق عليهم النار. ويعتقد بأن هناك آخرين معتقلون في مراكز شرطة غير معروفة، أو في معسكرات للجيش أو مراكز أخرى –

لا يمكن تبرير الانتهاكات مطلقا

تدين منظمة العفو الدولية تعذيب أو قتل السجناء من قبل أي شخص كان، بما في ذلك جماعات المعارضة. الا انها تعتقد أيضا أن استخدام العنف من قبل الجماعات المعارضة لا يمكن أن يبرر مطلقا لجوء قوات الأمن نفسها إلى انتهاكات حقوق الانسان، التعذيب وعمليات «الأختفاء» والقتل خارج نطاق القضاء. وينص الميثاق الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي انضمت إليه سرى لانكا عام ١٩٨٠، على انه لا يجوز لأية دولة في اية ظروف كانت، حتى في حالات الطوارئ العامة، الانتقاص من التزاماتها بحماية الحق في الحياة والحق في عدم التعرض للتعذيب.

ويعتقد بأن الكثيرين منهم تعرضوا للتعذيب.

وشملت عمليات التعذيب التي وردت تقارير بشأنها إلى منظمة العفو الدولية، الحرق، والضرب المبرح بالمواسير، والتعليق رأسا على عقب لمدد طويلة، ووضع الفلفل الحار في أماكن حساسه من الجسم بما في ذلك العيون.

وباستثناء حالات قليلة، وردت التقارير عن عمليات «الاختفاء» من مقاطعات جفنا ومانار ووافونيا في الشمال، ومؤخرا من مقاطعات باتيكالوا وترينكومالي وأمباراي في الشرق. وأفيد أن الجيش والقوات الجوية متورطون في عمليات «الاختفاء»، ولا سيما تلك الحاصلة في الشمال. وتتعلق معظم الادعاءات بعمليات «الاختفاء» في الشرق بالقوات الخاصة، وهي وحدة مغاوير خاصة بالشرطة تشكلت عام ١٩٨٤.

ورفضت الحكومة باستمرار التحقيق في اي من عمليات «الاختفاء»، أو تقديم المسؤولين عن الانتهاكات إلى القضاء. هذا الرفض، والتدابير القضائية وغيرها التي اعتمدتها الحكومة، شجعت اعضاء قوات الأمن على الاعتقاد بأن في امكانهم التخلص من جثث السجناء الذين في عهدتهم، دون أن توجه السلطات إليهم أية أسئلة.

وفي تقرير جديد عنوانه «عمليات الاختفاء في سري لانكا»، أوردت منظمة العفو الدولية تفاصيلا عن ٢٧٢ شخصا أفيد أنهم «اختفوا» منذ بروز هذا النمط من الانتهاكات في سري لانكا في أواخر عام ١٩٨٤، وهو الوقت الذي كثفت فيه جماعات مسلحة من التاملين نشاطاتها من أجل إقامة دولة مستقلة في الجزيرة. فقد قاموا بأعمال عنف متعددة، وقتلوا كثيرا من المدنيين وقوات الأمن. (انظر الفقرة المتعلقة بذلك). والحالات المدرجة في التقرير الجديد لمنظمة العفو الدولية ما هي إلا جزء من الحالات التي وردت تقارير بشأنها.

وكثير من حالات «الاختفاء» عقبت حملات الاعتقال الجماعية من قبل قوات الأمن. فمثلا:

● في ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤، بعد يومين من الهجوم على المستوطنين السنهاليين في منطقة فافونيا التي قيل بأن مجموعة من التاملين المسلحين أقاموا بها، «اختفى» حوالي ١٠٠ رجل من التاملين بعد ان أخذهم من منازلهم رجال الجيش والقوات الجوية. وأنكرت الحكومة اعتقالهم. وتلقت منظمة العفو الدولية شهادات خطية مشفوعة بقسم من أقرباء قالوا أنهم حضروا عمليات الاعتقال وفي حالة واحدة قال معتقل سابق في شهادة خطية مشفوعة بقسم أنه كان حاضرا عند اطلاق الرصاص على ١٠٠ رجل تاملي في معسكر الجيش في إيراتبرياكولم، وأن جثثهم حرقت أمام المعسكر في ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤.

● وفي حادثة أخرى ورد أن حوالي ٤٠ شابا تاملي من منطقة باتيكالوا قد اعتقلتهم القوات الخاصة في ١٧ ايار/مايو ١٩٨٥. وأفيد أنهم سيقوا إلى مكان ناء وأجبروا على حفر قبورهم ثم أطلق عليهم الرصاص. (وقيل فيما بعد أن القوات الخاصة أخرجت جثثهم من المقابر وحرقتها في مكان آخر) وقد وجد قميص وبطاقة تحقيق شخصية خاصة بأحد «المختفين» في مكان الحادث. وفي ٢٥ ايار/مايو ١٩٨٥، كتب مراسل جريدة «الديلي تلجراف» اللندنية أنه وجد آثار «مقابر جماعية» حيث «ما زالت كتل شعر بشري تملأ الموقع». وأنكرت الحكومة بصورة مستمرة حدوث عمليات الاعتقال والقتل. واعتقل بول نالانياجام رئيس احدى مجموعات الحريات المدنية وناظر ميتم تابع للكنيسة الميثودية لمدة أربعة اشهر، واتهم «بترويج اشاعات وبيانات كاذبة» حول الحادثة. وبرأه قاضي المحكمة العليا في ١٧ تموز/يوليو، حيث وجد أن الاثبات «يلقي شكوكا جدية على دعوى الاتهام» بأنه لم تتم اية حوادث اعتقال من قبل القوات الخاصة.

وتعتقد منظمة العفو الدولية أن عمليات «الاختفاء» والانتهاكات الخطيرة الأخرى لحقوق الانسان قد سهلها تعليق الضمانات القانونية الهامة بمقتضى قانون الطوارئ. ويسمح قانون منع الارهاب لعام ١٩٨٢ بالاعتقال لمدة أقصاها ١٨ شهرا في الحبس الانفرادي دون محاكمة، ويجوز بمقتضى قانون الطوارئ، الساري المفعول بصورة متقطعة منذ عام ١٩٧٩، أن يتم الاعتقال لمدة غير محدودة.

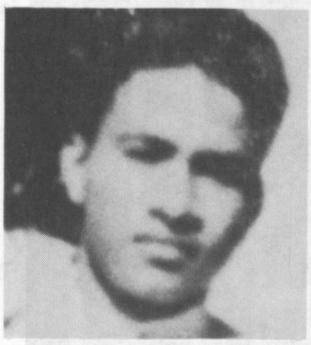

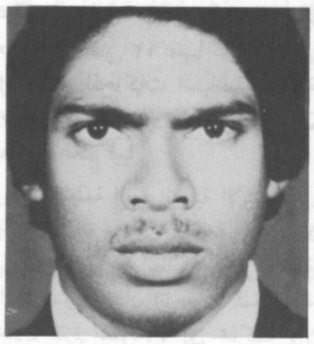

الأب ماري باستيان (الى اليمين) هو قسيس كاثوليكي كان عمره ٣٨ عاما عندما «اختفى» في منطقة مانار ليلة ٤/٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥. وحسب رواية شاهد عيان تلقتها منظمة العفو الدولية، حاصرت قوات الأمن مقر بعثته التبشيرية في فنكالي تلك الليلة، واطلقوا عليه الرصاص مع إثنين آخرين. ونقل جثته بعض موظفي الجيش باللباس الرسمي، يعتقد أنهم من معسكر الجيش بالقرب من تالادي، وتركوا جثتي الضحيتين الأخريين. وبالرغم من أن التقارير الرسمية الأولية إعترفت بأنه من الجائز أن يكون قد أطلق عليه الرصاص، الا أن السلطات انكرت ذلك فيما بعد، وزعمت أنه ربما رحل إلى الهند. وهذه إحدى الحالات التي أقرت الحكومة فيها بحدوث «اختفاء» – ثم أنكرت مسؤوليتها موحية بأن الضحية قد «ترك البلاد».

تاميموتو كامالاراجا (الى اليسار) ميكانيكي عمره ٢٢ عاما، ورد أنه «اختفى» بعد أن قبض عليه الجنود في منزله في مقاطعة جفنا يوم ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤. وقد أفاد معتقلان سابقان أنهما رأياه في معسكر الجيش في جوروناجار وهو يعاني من جروح خطيرة، وأنه توفي نتيجة التعذيب ما بين ٨ و ١٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٤. وتلقى أقاربه تقارير متضاربة بشأنه عندما استعلموا عنه في المعسكر بعد القبض عليه: أنه «قد اطلق سراحه» و «أرسل إلى كولومبو». وبعد أن ورد تقرير عن موته يبدو انه وضعت يافطة على زنزانته تقول «أطلق سراحه». ونادرا ما يجري تشريح الجثث أو تجرى التحقيقات العادية عند موت المعتقلين السياسيين في سري لانكا. ولدى منظمة العفو الدولية ما يدعوها للاعتقاد بحدوث عدد من حالات الموت هذه، دون ورود تقارير بشأنها.

تشيلي

تتمة من الصفحة الأولى

في انتهاكات حقوق الانسان، أبدت المحاكم عدم استعدادها أو عدم قدرتها، إلا في حالات استثنائية، على مقاضاة اعضاء قوات الأمن.

ومن عام ١٩٧٣، تلقت منظمة العفو الدولية مئات الشهادات المفصلة عن التعذيب من أشخاص اعتقلتهم قوات الأمن. ووردت تقارير عن موت عشرة أشخاص تحت التعذيب منذ عام ١٩٨١. ومع ذلك، وحتى آب/اغسطس ١٩٨٦، لم تتم إدانة عضو واحد من قوات الأمن لتعذيب أو قتل سجين سياسي.